



علاقة الإنفاق الحكومي بجودة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2017
The relationship between government spending and the quality of higher education in Algeria during the period 2008-2017

د. عادل عرقابي¹ / جامعة باتنة 1 (الجزائر)، adil.argabi@univ-batna.dz

د. محمد حامدي ، جامعة باتنة 1، الجزائر، mohammed.hamdi@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/09

تاريخ الاستلام: 2021/05/15

ملخص

تناولت هذه الدراسة علاقة الإنفاق الحكومي بجودة التعليم العالي في الجزائر، وذلك لفترة دراسة 10 سنوات تراوحت بين 2008 إلى غاية 2017، وتهدف الدراسة إلى تحديد نوع وشدة العلاقة بين المتغيرين، كما تتسم هذه الدراسة بأهمية كبيرة بناء لأهمية المتغيرين والمتمثلان في كل من الإنفاق الحكومي وجودة التعليم العالي ومدى تأثيرهما على مسار الدولة ككل، ومن خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط للبيانات المتحصل عليها لفترة الدراسة، وذلك لكل من الإنفاق الحكومي معبر عنه بقيمة الميزانيات المخصصة لوزارة التعليم العالي ضمن قوانين المالية لسنوات الدراسة، وجودة التعليم العالي معبر عنها بعدد الأوراق البحثية المنشورة والمدرجة في قواعد بيانات وشبكات العلوم من طرف الجامعات الجزائرية خلال فترة الدراسة ومتغير عدد براءات الاختراع المسجلة في الجزائر، ومن خلال الدراسة تبين لنا ما يلي:

- أن مبادئ الأنفاق الحكومي يفسر ما مقداره (82.5%) من التغير الحاصل في عدد الأوراق البحثية المنشورة.

- أن مبادئ الأنفاق الحكومي يفسر ما مقداره (80.3%) من التغير الحاصل في عدد براءات الاختراع المسجلة.

الكلمات المفتاحية: إنفاق حكومي؛ تعليم عالي؛ جودة تعليم عالي؛ براءات الاختراع؛ أوراق بحثية منشورة.

تصنيف JEL: A20, L15.

Abstract:

This study deals with the relationship of government spending with the quality of higher education in Algeria, for a period of 10 years, ranging from 2008 to 2017, and the study aims to determine the type and severity of the relationship between the two variables, and this study is of great importance based on the importance of the two variables represented in both government spending and the quality of Higher education and the extent of their impact on the course of the country as a whole, and through simple linear regression analysis of the data obtained for the study period, for each of the government spending expressed by the value of the budgets allocated to the Ministry of Higher Education within the financial laws for the years of study, and the quality of higher education expressed by the number of published and listed research papers In the databases and networks of science by Algerian universities during the study period and the variable number of patents registered in Algeria, and through the study we found the following:

-The principles of government spending explain an amount (82.5%) of the change in the number of published research papers.

-The principles of government spending explain an amount (80.3%) of the change in the number of registered patents.

Keywords: government spending; high education; High quality education; Patents; Published Research Papers

Jel Classification Codes : A20, L15.

¹ المؤلف المرسل: عادل عرقابي ، الإيميل: Adil.argabi@univ-batna.dz

- تمهيد :

يعتبر موضوع جودة التعليم العالي من بين أهم المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث تم تنظيم العديد من التظاهرات العلمية في الجامعات العربية والجزائرية التي تتناول حقل من حقول البحث في هذا الموضوع، وهذا يوضح الاهتمام الكبير من طرف أغلب الأطراف التي لها علاقة بموضوع جودة التعليم العالي، وهذا مرتبط أيضا من جهة أخرى بظهور حقل آخر من البحث والمتمثل في إدارة المعرفة وأهميتها البالغة في توفرها ضمن قطاع التعليم العالي ومساهمتها في تحقيق الجودة فيها، وذلك من خلال استعمال أهم تطبيقاتها والمتمثلة على سبيل المثال في التعليم الإلكتروني، التعليم عن بعد،... إلى غير ذلك من تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

لابد من الجامعات الجزائرية وكغيرها من الجامعات سواء العربية أو الدولية من تحقيق الجودة وذلك من خلال تبني تطبيقات إدارة المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهذا بطبيعة الحال ظاهرا من خلال الأعمال التي تقوم بها بعض الجامعات الجزائرية من خلال فتح مراكز وهيئات خاصة بالجودة، كما سعت أغلب الجامعات الجزائرية إلى ترقية نشاطاتها الإلكترونية وذلك بالاعتماد بشكل كلي على التكنولوجيا الحديثة للاتصال، سواء من خلال اعتمادها على نشر جميع الأخبار على مواقعها الإلكترونية، ومحاولة ترقية آلية الاتصال بينها وبين الطلبة والعمال والأساتذة من الاتصال المباشر إلى الاتصال عبر الوسائل الإلكترونية، ومحاولة نشر المعلومات والأبحاث عبر كثير من البوابات الإلكترونية، مثل منصة المجلات العلمية، منصة البروغرس،... إلى غير ذلك، كما أن الأستاذ في الجامعة الجزائرية أصبح أيضا محورا لاستعمال تطبيقات إدارة المعرفة وذلك من خلال إلقاء المحاضرات بأسلوب التعليم المرئي، أو التعليم عن بعد باستعمال الانترنت.

كما أن الجزائر أولت أهمية كبيرة لقطاع التعليم العالي من خلال تخصيص موارد ضخمة من أجل تحقيق قفزة نوعية في استعمال التقنيات التكنولوجية الحديثة، وذلك من خلال توفير جميع المتطلبات والإمكانيات سواء المالية أو البشرية اللازمة، باعتبار أن جودة التعليم العالي تعتبر من بين أولويات مخططات التنمية، وحاولت الجزائر من خلال تخصيصها لميزانيات ضخمة جدا وإنشائها لهيئات متخصصة بإصلاحات كثيرة لقطاع التعليم العالي، وذلك للرفع من مخزون رأسمالها التعليمي المتمثل في عدد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة وتحسين نوعيتهم، مما يعزز بدوره كفاءة اليد العاملة وزيادة إنتاجيته.

تبعاً لما سبق سوف نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء أولاً على المحاور النظرية للموضوع والمتمثلة في كل من الإنفاق الحكومي، التعليم العالي، جودة التعليم العالي، ثم سنحاول دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة وهما الإنفاق الحكومي وجودة التعليم العالي.

1. إشكالية البحث :

بناء على ما سبق طرحه في المقدمة، سوف تكون إشكالية هذه الدراسة متمثلة في التساؤل التالي:

ما هو تأثير الإنفاق الحكومي على جودة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2017؟

2.1 - فرضيات البحث :

بناء على إشكالية الدراسة يمكننا صياغة فرضيتين رئيسيتين لهذه الدراسة هما كالتالي:

-توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على عدد الأوراق البحثية المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية خلال الفترة 2008-2017.

-توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على عدد براءات الاختراع المسجلة في الجزائر خلال الفترة 2008-2017.

3.1 - أهداف البحث :

تمثل أهم الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها فيما يلي:
-تسليط الضوء حول مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي والتعليم العالي وجودة التعليم العالي.
-التعرف على واقع الإنفاق الحكومي وذلك من خلال استعراض الميزانيات المخصصة لقطاع التعليم العالي.
-التعرف على واقع جودة التعليم العالي في الجزائر من خلال استعراض العدد الكلي للأوراق البحثية المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية وعدد براءات الاختراع.
-إبراز العلاقة بين الإنفاق الحكومي وجودة التعليم العالي في الجزائر.

4.1 - أهمية البحث :

تكسب هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال تسليطها الضوء على أحد أهم المواضيع المتعلقة بالإنفاق الحكومي وعلاقته بجودة التعليم العالي، وهذا من شأنه أن يشجع الباحثين على القيام بالمزيد من البحث في هذا المجال الخصب من جهة، وتوجيه أنظار أصحاب القرار في الجزائر والمسؤولين على قطاع التعليم العالي في الجزائر إلى زيادة التركيز على الإنفاق الحكومي وذلك من أجل التأثير على جودة التعليم العالي من جهة أخرى.
5.1 - منهجية البحث وأدواته: تتميز هذه الدراسة بالأسلوب الكمي في التحليل وذلك بالاعتماد على البيانات الكمية التي تخص الميزانيات المخصصة لقطاع التعليم العالي والعدد الكلي للأوراق البحثية المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية من جهة وعدد براءات الاختراع من جهة أخرى خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2017 وذلك بالاعتماد على المصادر الرسمية وتقارير لهيئات حكومية، ثم تحليل العلاقة بين هذه البيانات وذلك من خلال تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط وتحديد معامل الارتباط والمعامل التحديد وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

II. الإطار النظري للبحث :

سوف نتناول هنا جملة المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة، أي كل المتغيرات التي لها علاقة بالإنفاق الحكومي وجودة التعليم العالي، وهذا من أجل إعطاء صورة واضحة لمتغيرات محل الدراسة.

1. II مفهوم الإنفاق الحكومي:

يعرف الإنفاق الحكومي على أنه (عبودي، 2009): "مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماها بهدف إشباع حاجة عامة".

ويعرف أيضا على أنه (الجيوري و الزاملي، 2014، صفحة 192): "مجموعة من المصاريف التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".

ويعرف أيضا على أنه (عثمان، 2008): "كم من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام، أي الدولة بمختلف مستوياتها الإدارية والتنظيمية سعيا لإشباع حاجة عامة".

كما يمكن القول أن الإنفاق الحكومي هو (عايب، 2010): "الشكل المعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وأوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة".

كما يعرف الإنفاق الحكومي على أنه (محرزي، 2003): "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة".

2.11. عناصر الإنفاق الحكومي:

من خلال التعريفات السابقة للإنفاق الحكومي نلاحظ أنه للنفقة الحكومية ثلاثة عناصر أساسية وهي كما يلي (كزيزو ومختار، 2018، صفحة 112):

- الصفة النقدية: الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي وليس عيني بالرغم من أن هذا الأخير كان موجودا في العصور القديمة؛

- صدور الإنفاق من شخص معنوي عام: بمعنى أن يكون القائم بالإنفاق الحكومي هو الدولة أو إحدى المؤسسات المنبثقة عنها؛

- تحقيق النفع العام من خلال إشباع حاجة عامة: هدف الإنفاق الحكومي هو تلبية وإشباع حاجة عامة كالأمن، التعليم والصحة إلى غير ذلك.

3.11. أقسام الإنفاق الحكومي :

تعددت أوجه الإنفاق الحكومي نتيجة الدور المتنامي للدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبح الإنفاق الحكومي يأخذ أنواعا وأوجه متعددة ومختلفة، حتى أصبح تبويب الإنفاق الحكومي يختلف من دولة إلى أخرى، وحسب النظام الجزائري فإن القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 يقسم الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى قسمين (بن عناية وسرير، 2016، صفحة 45):

- نفقات التسيير: وهي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية، كل واحدة على إنفراد، وتشمل كافة المصاريف الجارية المتعلقة بأجور ورواتب ومعاشات الموظفين، وكافة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات؛

- نفقات التجهيز: توزع على قطاعات النشاطات المختلفة بهدف زيادة الثروة ورأس المال في المجتمع، ويشمل هذا النوع كافة المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها الحكومة، ويحتل هذا النوع مكانة هامة باعتباره عامل دافع لعملية النمو الاقتصادي في أي بلد.

4.11. مفهوم التعليم العالي :

يعرف التعليم العالي على أنه (مؤسسة أعمال الموسوعة العربية العالمية، 1999): "التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي".

كما يعرف التعليم العالي على أنه (UNESCO, 1998): "كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".

كما يعرف أيضا على أنه (مذكور، 2000): "ذلك التعليم الذي يمنح درجة علمية بعد مرحلة التعليم الثانوي، يدخل في مفهوم التعليم العالي المؤسسات التعليمية المتمثلة بالجامعات والمعاهد العليا، الكليات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي التي تمنح درجة علمية بعد الثانوية".

كما يعرف أيضا على أنه (يحياوي و مسعودي، 2014، صفحة 693): "هو التعليم الذي يأتي في قمة الهرم التعليمي فهو مرحلة من مراحل التعليم التي يمر بها الفرد وأرقاها إذ تكسبه مؤهلات ومهارات عالية، تساعد على التحصيل على وظيفة كما تمنحه أيضا مكانة اجتماعية مرموقة".

ويعرف التعليم العالي في الجزائر حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون 99-05 بأنه (الجريدة الرسمية، 1999، صفحة 5): "كل نمط للتكوين والبحث يقدم فيما بعد التكوين المهني من طرف مؤسسات معتمدة، وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمراكز الجامعية، المدارس والمعاهد الخارجية عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي".

5. مهام ووظائف التعليم العالي :

لقد حدد المؤتمر الدولي حول التعليم العالي الذي تم عقده برعاية اليونسكو مهام ووظائف التعليم العالي في النقاط التالية (الخطيب، 2009، صفحة 5):

- إعداد الخريجين المؤهلين تأهيلا عاليا للمواطنة ومقابلة احتياجات قطاعات النشاطات المختلفة، وذلك من خلال تقديم مساقات دراسية يتم تطويرها بشكل مستمر لمقابلة احتياجات المجتمع المتجددة والمتغيرة؛
- تقديم نظام مفتوح للتعليم العالي والتعليم مدى الحياة يتسم بالمرونة في الالتحاق به والتخرج منه والإعداد للمواطنة القادرة على المساهمة الناشطة في المجتمع العريض؛

- المساهمة في تقديم المعرفة، نشرها من خلال التدريس، البعثات الدراسية والبحث العلمي؛
- فهم، ترجمة، إثراء ونشر التراث التاريخي على المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية في إطار التعددية الثقافية؛

- المساعدة في المحافظة على القيم الثقافية من خلال تأكيد الفهم الواسع للقضايا الثقافية، تحليلها ونقدها؛
المساهمة في تطوير، تحسين مستويات التعليم الأخرى وعلى الخصوص من خلال إعداد المعلمين وتدريبهم.

6. الإنفاق على التعليم العالي :

يعرف الإنفاق على التعليم العالي على أنه (رفعت و عامر، 2009، صفحة 6): "الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة خلال فترة معينة".

كما يعرف الإنفاق على التعليم العالي على أنه (خواترية، 2019، صفحة 78): "هو مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوى البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع، فهو إجمالي الإنفاق على أعلى مستوى للتعليم ويشمل الإنفاق الخاص على الجامعات والكليات والمؤسسات الخاصة التي تقدم الخدمات التعليمية أو تدعمها، بالإضافة إلى الإنفاق على البحث والتطوير والتعليم من قبل المؤسسة التعليمية".
كما يعرف أيضا على أنه (صلعة، 2015-2016، صفحة 147): "كل ما يعبئه البلد من موارد تنفقها المؤسسات التعليمية لتسيير شؤونها وتحقيق أهدافها، سواء كانت موارد مادية أو عينية".

7. أهمية الإنفاق على التعليم العالي :

تعتبر أهم النقاط التي تدخل ضمن أهمية الإنفاق على التعليم العالي فيما يلي (عامر، 2002):
- الاعتراف بالتعليم العالي بوصفه استثمارا اجتماعيا يتطلب الاعتمادات اللازمة من الأموال العامة؛
- البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة جميع الأطراف الذين يجنون فائدة من التعليم العالي بما في ذلك القطاع الاقتصادي والمجتمعات المحلية والآباء والطلبة؛

- ضرورة زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي وكفاءتها في ترشيد استخدام الموارد المتاحة.

8. مفهوم جودة التعليم العالي :

تعرف جودة التعليم العالي على أنها (الطائي و العبادي، 2005، صفحة 192): "عملية توثيق البرامج والإجراءات وتطبيق للأنظمة واللوائح والتوجهات، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم والارتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية والثقافية".

وتعرف أيضا على أنها (رجيب و صبيحي، 4-5 أبريل 2012، صفحة 940): الدقة والإتقان وتحسين الأداء وتطوير معارف الطلبة ومدى النجاح في تحقيق الأهداف التعليمية".

كما تم الاتفاق على مفهوم جودة التعليم العالي ضمن مؤتمر اليونسكو للتعليم، الذي أقيم في باريس من شهر أكتوبر 1998 الذي نص على أن (قمري و بوفامة، 20-21 نوفمبر 2010، صفحة 96): "جودة التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، البحوث العلمية، هيئة التدريس، الطلاب، المباني والمرافق، توفير الخدمات للمجتمع المحلي، تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا".

وتعرف أيضا على أنها (أبو فارة، 2006، صفحة 251): "مجموعة من الخصائص والصفات الإجمالية التي ينبغي أن تتوفر في الخدمة التعليمية بحيث تكون هذه الخدمة قادرة على تأهيل الطالب وتزويده بالمعرفة والمهارات والخبرات أثناء سنوات الدراسة، وإعداده في صورة خريج جامعي متميز قادر على تحقيق أهدافه وأهداف المشتغلين وأهداف المجتمع التنموية".

9. محاور جودة التعليم العالي :

يمكننا هنا حصر أهم المحاور التي يتم التركيز عليها لضمان جودة التعليم العالي في النقاط التالية (مهيبيل و حديد، 2014، صفحة 217):

- جودة أداء مؤسسات التعليم العالي؛
- جودة البرامج التعليمية؛
- جودة الخدمات التعليمية؛
- جودة أداء عضو هيئة التدريس؛
- جودة الطالب؛
- جودة البحوث العلمية.

10. أهمية جودة التعليم العالي :

يمكننا إبراز أهمية جودة التعليم العالي في النقاط التالية (حامد، 2011، صفحة 245):

- تساعد في التعرف على جوانب الجودة في التعليم والطاقات الذهنية والمادية؛
- تساعد على تحسين جودة الخدمات الأخرى وزيادة الإنتاج والثقة والالتزام من قبل جميع المستويات في الإدارة الجامعية؛

- تساعد على صنع القرار المتعلق بالعمل، وذلك بالمشاركة وطرح الحلول والبدائل الممكنة؛

تقوم بمراجعة المنتج التعليمي (الطالب) نتيجة القصور التعليمي المتمثل في الاستثمار دون عائد مرضي، لأن المخرجات لا تلقى الطلب الفعال في سوق العمل؛

تقوم بتطوير التعليم من خلال تقويم النظام التعليمي وتشخيص القصور في المدخلات والعمليات والمخرجات، حتى يتحول التقويم إلى تطوير حقيقي وضبط فعلي لجودة التعليم.

11. أهداف جودة التعليم العالي :

يمكننا هنا أن نقوم بحصر أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من طرف مؤسسات التعليم العالي من خلال تحقيق الجودة في التعليم في النقاط التالية (يدو، 2018، صفحة 406):

- تحقيق جودة المستوى التعليمي والعلمي للجامعات والسعي نحو تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها وشفافيتها؛

- الارتقاء بجودة المخرجات وتأهيلها للمنافسة في سوق العمل وإكسابها القدرة على المشاركة في خدمة المجتمع والعمل على سد الفجوة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل؛

- تعزيز الشفافية والمصداقية بالجامعات في ضوء مراعاة قواعد ومحددات السوق من خلال نشر مؤشرات الأداء حول المعارف والمهارات اللازمة للخريج؛

- تشجيع جميع العاملين في المؤسسات التعليمية بالجامعات وتشجيع تطبيق مبدأ العمل بروح الفريق؛ تشجيع التنافس بين الجامعات بمختلف أنواعها من خلال الحصول على الاعتماد وإعلان ذلك في وسائل الإعلام مع متابعة الجامعات المتعددة لضمان جودتها وحمايتها من المشكلات الخارجية.

III. الإطار التطبيقي للدراسة :

سوف نحاول هنا تسليط الضوء على موضوع الدراسة ألا وهو علاقة الإنفاق الحكومي بجودة التعليم العالي في الجزائر، وذلك ابتداء بتوصيف متغيري الدراسة وهما الإنفاق الحكومي وجودة التعليم العالي في الجزائر، بحيث سيتم الاعتماد على إحصائيات لفترة 10 سنوات وذلك من سنة 2008 إلى غاية سنة 2017.

1.III. توصيف الإنفاق الحكومي في الجزائر :

اعتمدنا في هذه الدراسة من أجل توصيف الإنفاق الحكومي في الجزائر على الميزانية المخصصة لوزارة التعليم العالي، والتي تظهر من خلال قوانين المالية لسنوات محل الدراسة، وسوف نوضح مبالغ الميزانيات المخصصة لوزارة التعليم العالي لفترة 10 سنوات، وذلك من سنة 2008 إلى غاية سنة 2017 ضمن الجدول رقم 01.

الجدول 01: "تطور ميزانية التعليم العالي خلال الفترة 2008-2017"

السنوات	ميزانية التعليم العالي (دج)
2008	118.306.406.000
2009	154.632.798.000
2010	173.483.802.000
2011	212.830.565.000
2012	277.173.918.000
2013	264.582.513.000
2014	270.742.002.000
2015	300.333.642.000
2016	312.145.998.000
2017	310.791.629.000

المصدر: قوانين المالية للدولة الجزائرية لسنوات من 2008 إلى 2017.

يمكننا من خلال الجدول رقم 01 أن نلاحظ بأن الميزانية المخصصة لوزارة التعليم العالي كانت في تزايد خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2012، ثم انخفضت بشكل طفيف سنة 2013 وذلك بقيمة 12.591.405.000 دج، ثم بعد ذلك عادت لتتزايد خلال الفترة 2013 إلى غاية 2016، لتتخفف الميزانية مرة أخرى وذلك سنة 2017.

وهذا يدل على أن الدولة الجزائرية قد أولت أهمية كبيرة لوزارة التعليم العالي من خلال المبالغ الضخمة الظاهرة في الجدول أعلاه.

2.1.1. توصيف جودة التعليم العالي في الجزائر:

اعتمدنا في هذه الدراسة من أجل توصيف جودة التعليم العالي في الجزائر على عنصرين مهمين هما:

- عدد الأبحاث المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية.

- عدد براءات الاختراع المسجلة.

1.2.1.1. توصيف عدد الأبحاث المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية:

يعتبر مؤشر عدد الأبحاث المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية مهم لقياس جودة التعليم العالي، حيث يشمل البحوث العلمية للفترة الواقعة بين 2008 و2017، وتضم عدد الأوراق المنشورة منها والمدرجة في قواعد البيانات لشبكة العلوم، حيث أن الأوراق العلمية تضم كل من المقالات العلمية، مراجعات، فصل من كتاب وأوراق المؤتمرات، وسوف نقوم بعرض عدد الأوراق المنشورة بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2008-2017 في الجدول الموالي:

الجدول 02: "عدد الأوراق المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية خلال الفترة 2008-2017"

السنوات	عدد الأبحاث المنشورة
2008	1918
2009	2197
2010	2093
2011	2365
2012	2938
2013	3365
2014	3846
2015	4466
2016	4654
2017	5069

المصدر: نقلا عن الموقع <http://www.arsco.org> بتاريخ: 2019/11/04.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أنه هناك تطور ملحوظ بالنسبة لعدد الأوراق المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2017، حيث أن الزيادة في عدد الأوراق المنشورة خلال هذه الفترة تقدر بما يقارب 3151 ورقة بحثية، حيث كان عدد الأوراق سنة 2008 يقدر بـ 1918 ورقة وأصبح سنة 2017 يقدر بـ 5069 ورقة. كما أن جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بالجزائر العاصمة تعتبر أكثر جامعة نشرا للأوراق البحثية خلال الفترة 2008-2017 بمجموع 5425 ورقة بحثية، لتأتي بعدها جامعة باجي مختار بعنابة في المرتبة الثانية بمجموع 2599 ورقة بحثية، ثم بعدها في المرتبة الثالثة جامعة قسنطينة بمجموع 2422 ورقة بحثية، وفي المرتبة الرابعة جامعة فرحات عباس بسطيف بمجموع 2304 ورقة بحثية، وفي المرتبة الخامسة تأتي جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس بمجموع 2044 ورقة بحثية (<http://www.arsco.org>)، وهذا دليل على أن مستوى جودة التعليم العالي في الجزائر قد تحسن بشكل كبير خلال فترة الدراسة.

2.2.iii. توصيف عدد براءات الاختراع المسجلة:

إنتاج براءات الاختراع للباحثين الوطنيين تطور بشكل ملحوظ خلال الفترة 2008-2017 حيث يهدف الجزائر التركيز على نشاط الإبداع والابتكار وإخراج جميع المهارات التي يمتلكها مجتمع البحث العلمي وتطويرها وتحويلها إلى منتجات صناعية القابلة للتسويق. والجدول الموالي يوضح عدد براءات الاختراع الجزائرية.

الجدول 03: " عدد براءات الاختراع الجزائرية المسجلة خلال الفترة 2008-2017"

السنوات	عدد البراءات
2008	11
2009	8
2010	80
2011	102
2012	139
2013	138
2014	101
2015	123
2016	117
2017	163

المصدر: نقلا عن الموقع https://www.wipo.int/ipstats/en/statistics/country_profile/profile.jsp?code=DZ بتاريخ:

2020/05/02

نلاحظ من الجدول السابق تزايد عدد براءات الاختراع المسجلة بالجزائر وهو ما يدل على تحسن جودة مستوى التعليم العالي الذي أنتج متخرجين قادرين على الابتكار التطوير.

3.iii. قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي وجودة التعليم العالي في الجزائر:

لقياس العلاقة بين المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي (x)) والمتغير التابع (جودة التعليم العالي (y)) والذي تم التعبير عليه بمتغيرين هما:

- عدد الأبحاث المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية.

- عدد براءات الاختراع المسجلة.

سنستعمل تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي يتناول العلاقة المتغيرين التابعين والمتغير المستقل ويأخذ شكل العلاقة التالية: $y = ax + b$ وباستعمال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

اختبار فرضيات الدراسة

يتم اختبار الفرضيات الدراسة بما يتلاءم والأساليب الإحصائية المتعارف عليها، ومنها الانحدار الخطي البسيط والذي يمكننا استخدامه من معرفة العلاقة بين متغير الدراسة المستقل (الإنفاق الحكومي) والمتغيرين التابعين (عدد الأبحاث المنشورة، عدد براءات الاختراع المسجلة).

من أجل اختبار فرضيات الدراسة نحتاج إلى وضع فرضيتين إحصائيتين لكل منهما وهما: فرضية العدم H_0 : والتي تقضي بنفي فرضية الدراسة، والفرضية البديلة H_1 : التي تؤكد فرضية الدراسة، على اعتبار أن فرضية العدم خاضعة للاختبار أي أنها قد تكون غير صحيحة، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة لها.

الفرضية الأولى:

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأنفاق الحكومي على عدد الأوراق البحثية المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية خلال الفترة 2008-2017 وتصاغ منها فرضيتين إحصائيتين هما:
H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأنفاق الحكومي على عدد الأوراق البحثية المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية خلال الفترة 2008-2017.
H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأنفاق الحكومي على عدد الأوراق البحثية المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية خلال الفترة 2008-2017.
للتعرف على مدى وجود علاقة تأثيرية للأنفاق الحكومي على عدد الأوراق البحثية المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية، تم إجراء اختبار للقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار البسيط، معامل الارتباط (R)، معامل التحديد (R^2) وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 04: ملخص نموذج الانحدار

معامل الارتباط (R)	مربع معامل التحديد (R^2)
0.908	0.825

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- معامل الارتباط (R) يساوي (0.908)، وهذا يعني وجود علاقة طردية قوية ما بين الأنفاق الحكومي وعدد الأوراق البحثية المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية.
- معامل التحديد المعدل (R^2) يساوي (0.825)، وهذا يعني أن مبادئ الأنفاق الحكومي يفسر ما مقداره (82.5%) من التغيير الحاصل في عدد الأوراق البحثية المنشورة، أما النسبة المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة.

الجدول 05 : تحليل تباين الانحدار ANOVA

مستوى المعنوية	قيمة (F) المحسوبة	درجات الحرية	مجموع مربع التباين	
0.000	37.727	1	10075858.124	الانحدار
		8	2136574.776	البواقي
/	/	9	12212432.900	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن قيمة اختبار (F) تساوي (37.727) ومستوى المعنوية المحسوب المقابل لها (0.000) وهي معنوية عند المستوى (5%)، مما يعني أن متغير الأنفاق الحكومي يؤثر على عدد الأوراق البحثية المنشورة.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي السابقة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأنفاق الحكومي على عدد الأوراق البحثية المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية خلال الفترة 2008-2017.

من أجل تحديد المعاملات النموذج يتم اعتماد على اختبار (t)، لاختبار معنوية كل واحدة على حدى، وذلك عند مستوى معنوية إحصائية 5%. والجدول أدناه يوضح ذلك كالآتي:

الجدول 06: اختبار معنوية معاملات الانحدار وفقا لإحصائية (t)

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	t	مستوى المعنوية
الثابت	/	541	0.603
الإنفاق الحكومي	0.908	6.142	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن معامل الانحدار (B) يساوي 0.908 وأن قيمة مستوى المعنوية المقابلة لها هي 0.00، وهي معنوية عند مستوى (5%) والثابت غير معنوي، وبناءا عليه يمكن كتابة معادلة الانحدار البسيط من الشكل التالي: $y = 0.908x$ أي زيادة الإنفاق بنسبة 100% يؤدي لزيادة عدد البحوث بنسبة 90.8%.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأنفاق الحكومي على عدد براءات الاختراع المسجلة خلال الفترة 2017-2008 وتصاغ منها فرضيتين إحصائيتين هما:

H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأنفاق الحكومي على عدد براءات الاختراع المسجلة خلال الفترة 2017-2008.

H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأنفاق الحكومي على عدد براءات الاختراع المسجلة خلال الفترة 2017-2008.

للتعرف على مدى وجود علاقة تأثيرية للأنفاق الحكومي على عدد براءات الاختراع المسجلة، تم إجراء اختبار للقدر التفسيري لنموذج الانحدار البسيط، معامل الارتباط (R)، معامل التحديد (R^2) وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 07: ملخص نموذج الانحدار

معامل الارتباط (R)	مربع معامل التحديد (R^2)
0.896	0.803

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- معامل الارتباط (R) يساوي (0.896)، وهذا يعني وجود علاقة طردية قوية ما بين الأنفاق الحكومي و عدد براءات الاختراع المسجلة.
- معامل التحديد المعدل (R^2) يساوي (0.803)، وهذا يعني أن مبادئ الأنفاق الحكومي يفسر ما مقداره (80.3%) من التغير الحاصل في عدد براءات الاختراع المسجلة، أما النسبة المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة.

الجدول 08 : تحليل تباين الانحدار ANOVA

مستوى المعنوية	قيمة (F) المحسوبة	درجات الحرية	مجموع مربع التباين	
0.000	32.584	1	19678.254	الانحدار
		8	4831.346	البواقي
/	/	9	24509.600	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن قيمة اختبار (F) تساوي (32.584) ومستوى المعنوية المحسوب المقابل لها (0.000) وهي معنوية عند المستوى (5%)، مما يعني أن متغير الأنفاق الحكومي يؤثر على عدد براءات الاختراع المسجلة.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي السابقة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (H1) والتي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأنفاق الحكومي على عدد براءات الاختراع المسجلة خلال الفترة 2008-2017.

من أجل تحديد المعاملات النموذج يتم اعتماد على اختبار (t)، لاختبار معنوية كل واحدة على حدى، وذلك عند مستوى معنوية إحصائية 5%. والجدول أدناه يوضح ذلك كالآتي:

الجدول 09: اختبار معنوية معاملات الانحدار وفقا لإحصائية (t)

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	t	مستوى المعنوية
الثابت	/	2.127-	0.066
الانفاق الحكومي	0.896	5.708	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن معامل الانحدار (B) يساوي 0.896 وأن قيمة مستوى المعنوية المقابلة لها هي 0.00، وهي معنوية عند مستوى (5%) والثابت غير معنوي، وبناءا عليه يمكن كتابة معادلة الانحدار البسيط من الشكل التالي: $y = 0.908x$ أي زيادة الانفاق بنسبة 100% يؤدي لزيادة عدد براءات الاختراع المسجلة بنسبة 89.6%.

توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأنفاق الحكومي على عدد براءات الاختراع المسجلة في الجزائر خلال الفترة 2008-2017.

IV- الخاتمة:

تعتبر هذه الدراسة من بين العديد من الدراسات التي تناولت جودة التعليم العالي في الجزائر، إلا أننا حاولنا تحديد العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي وجودة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2017، وتم التعبير عن متغير الإنفاق الحكومي بقيمة الميزانيات التي تنفقها الجزائر على وزارة التعليم العالي، وتم التعبير عن متغير وجود التعليم العالي بمؤشرين هما (عدد الأوراق البحثية المنشورة من طرف الجامعات الجزائرية وعدد براءات الاختراع المسجلة في الجزائر) حيث أظهرنا من خلال الاحصائيات مبالغ ميزانيات التعليم العالي منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2017، حيث لاحظنا أن مبالغ الميزانيات ضخمة جدا حيث بلغت قيمة ميزانية التعليم العالي سنة 2017 تقريبا 311 مليار دينار جزائري، وهذا دليل قوي على أن الجزائر أولت أهمية كبيرة للإنفاق الحكومي على وزارة التعليم العالي، ثم قمنا بالتعبير عن متغير جودة التعليم العالي بعدد الأوراق البحثية المنشورة منها والمدرجة في قواعد بيانات وشبكات العلوم من طرف الجامعات الجزائرية، حيث لاحظنا من خلال الاحصائيات أنه هناك تحسن كبير في مستوى نشر الأوراق البحثية، حيث تم نشر 5069 ورقة بحثية من طرف الجامعات الجزائرية سنة 2017، وهذا يعبر بشكل واضح على تحسن مستوى جودة التعليم العالي في الجزائر، وأيضا تم عرض عدد براءات الاختراع المسجلة بالجزائر وهي في تزايد ملحوظا حيث بلغت سنة 2017 163 براءة مسجلة. هو ما يدل على تحسن جودة مستوى التعليم العالي الذي أنتج متخرجين قادرين على الابتكار التطوير.

وهذا ما تم إثباته من خلال الدراسة التطبيقية التي اعتمدنا فيها على تحليل الانحدار الخطي البسيط بين متغيري الدراسة وهما الإنفاق الحكومي وجودة التعليم العالي باستخدام برنامج SPSS.

1. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تبين لنا ما يلي:

- أن مبادئ الأنفاق الحكومي يفسر ما مقداره (82.5%) من التغير الحاصل في عدد الأوراق البحثية المنشورة، أما النسبة المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة.
- أن مبادئ الأنفاق الحكومي يفسر ما مقداره (80.3%) من التغير الحاصل في عدد براءات الاختراع المسجلة، أما النسبة المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة.

2. اقتراحات الدراسة:

- تحسيس الوزارة الوصية بأهمية تحسين جودة ومستوى التعليم العالي بالجامعات الجزائرية.
- ضرورة التأكد من أن الأنفاق على قطاع التعليم العالي يوجه فعلا في تطبيق الجودة من خلال وضع سياسة واضحة متضمنة للخطوات مرتبطة بجدول زمني ونشرها لجميع أفراد الأسرة الجامعية.
- ضرورة الاهتمام بالتركيز على الطالب من أجل الفهم الدقيق لاحتياجاته ووضع جميع موارد الجامعة من أجل تلبيةها وتحقيق رضاه.
- ضرورة تشجيع الأساتذة والباحثين على نشر أبحاثهم العلمية في المجالات العالمية المصنفة.
- تحفيز الأساتذة والباحثين والطلبة على تسجيل براءات اختراعاتهم ومرافقتهم لتسهيل العملية وتذليل الصعوبات التي قد تواجههم.

7- الإحالات والمراجع :

- أحمد الخطيب. (2009). التعليم العالي: الإشكاليات والتحديات. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- الجريدة الرسمية. (1999). (24) .
- السعيد يحيوي، و لويذة مسعودي. (2014). الانترنت في التعليم الجامعي. مجلة العلوم الإنسانية ، ب (41).
- بتول مطر الجبوري ، و دعاء محمد الزاملي. (2014). دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012). مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 16 (1).
- جلول بن عناية، و عبد القادر سرير. (2016). تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (VAR) (1980-2014). مجلة الاقتصاد الجديد ، 2 (15).
- زيد منير عبودي. (2009). إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- زينة ع، و عمر بوفامة. (20-21 نوفمبر 2010). أهمية الجودة في التعليم العالي. الملقى الدولي حول رهانات ضمان الجودة في التعليم العالي. سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955.
- سعيد عبد العزيز عثمان. (2008). المالية العامة. مصر: الدار الجامعية.

- سعيدة خوائية.خو (2019). الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 (واقع وتحديات). مجلة الإستراتيجية والتنمية ، 9 (3).
- سمية صلعة. (2015-2016). اقتصاديات التعليم العالي دراسة قياسية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- طارق عبد الرؤوف عامر. (21-22 نوفمبر 2002). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة. الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية- (صفحة 6). بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر.
- عزوز رفعت، و طارق عبد الرؤوف عامر. (2009). اقتصاديات وتمويل التعليم. مصر: مؤسسة طبية للنشر والتوزيع.
- علي مذكور. (2000). التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل. مصر: دار الفكر العربي.
- محمد عباس محرز. (2003). اقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد يدو. (جوان، 2018). متطلبات ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر -بين الواقع والاستشراف-. مجلة معارف (24).
- مؤسسة أعمال الموسوعة العربية العالمية. (1999). الموسوعة العربية العالمية (الإصدار 2). المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
- ناجي رجب، و أكرم صبحي. (4-5 أبريل 2012). تصور مقترح لبناء وتعزيز ثقة الطالب الجامعي بنفسه كواحد من أهم مطالب جودة التعليم الجامعي في قطاع غزة. المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي (صفحة 940). المملكة البحرينية: الجامعة الخليجية.
- نسرين حديد، و حميدة مختار. (2018). ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017). مجلة الإبداع ، 8 (1).
- نور الدين حامد. (جوان، 2011). جودة التعليم كإستراتيجية لتطوير كفاءة أداء الجامعات. مجلة العلوم الإنسانية (22).
- وسام مهيب، و نوفل حديد. (2014). أهمية إدارة المعرفة وفعاليتها في ضمان جودة التعليم العالي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، 2 (19).
- وليد عبد الحميد عايب. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
- يوسف أحمد أبو فارة. (2006). واقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، 2 (2).
- يوسف الطائي، و هاشم العبادي. (2005). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي: دراسة تطبيقية بجامعة الكوفة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 1 (3).
- <http://www.arsco.org>. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 04 11 2019.
- بتاريخ: https://www.wipo.int/ipstats/en/statistics/country_profile/profile.jsp?code=DZ. 2020/05/02



- UNESCO. (1998). déclaration mondial sur l'ensrignement supérieur pour le 21 siècle: vision et action. *conférence mondiale sur l'enseignement supérieur*, 1. paris.